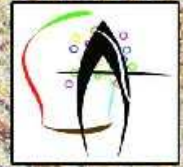




CODESRIA



CODESRIA

13

ḡmḡ

Assemblée générale
General Assembly
Assembleia Geral
الجمع العام الثالث عشر

L'Afrique et les défis du XXIème siècle
Africa and the Challenges of the Twenty First Century
A África e os desafios do Século XXI

إفريقيا وتحديات القرن الواحد والعشرين

DRAFT VERSION
NOT TO BE CITED

Musa Bradreldeen

5 - 9 / 12 / 2011

Rabat Maroc / Morocco

الفهرس

الصفحة	الموضوع
2	الفهرس
3	ملخص البحث
5	مقدمة
5	مفهوم حقوق الإنسان
6	تطور حقوق الإنسان
9	المعايير الدولية لتطبيق حقوق الإنسان
10	معوقات تطبيق حقوق الإنسان في القارة الأفريقية
10	أولاً: إشكالية التكامل القومي في إفريقيا
11	ثانياً: عدم الاستقرار السياسي
12	ثالثاً: تردي الأوضاع الاقتصادية
13	رابعاً: غياب الديمقراطية
14	خامساً: غياب التعليم وانخفاض نسبة الوعي
15	سادساً: غياب دور النخبة
16	سابعاً: قلة البحوث والتوثيق في مجال حقوق الإنسان
16	ثامناً: غياب دور منظمات المجتمع المدني
18	أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية
19	التدخل الدولي باسم حقوق الإنسان
21	أثر تقارير منظمات حقوق الإنسان على القارة الأفريقية
24	الخاتمة
24	النتائج
25	التوصيات
26	قائمة المصادر

ملخص البحث:

كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن حقوق الإنسان ، ولم يأت ذلك من فراغ، بل كان نتاجاً طبيعياً للمصاعب والأهوال التي تعرض لها الإنسان خلال القرون الماضية من ثورات، وحروب، ونزاعات، وتوترات، أزهدت أرواح الملايين من الأبرياء، لذلك ظهر الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان باعتبار أن صيانة النفس البشرية والحفاظ عليها يجب أن تكون من أهم الأولويات، واستمر تطور موضوع حقوق الإنسان حتى وصل إلى مرحلة أنه أصبح ليس موضوعاً داخلياً للدولة وإنما أصبح موضوعاً عالمياً وكأنه (شهادة دولية) للدولة المُعينة يساعدها في تحقيق مصالحها في الساحة الدولية بشكل عام. وبدونها تصبح حركة الدولة شبه مشلولة في ذلك المجتمع. ومن خلال ملاحظة تقارير حقوق الإنسان التي تصدرها المنظمات المختلفة نجد أن كل أو معظم الدول المتقدمة تخلو سجلاتها من انتهاكات لحقوق الإنسان، بينما كل دول العالم الثالث والتي من بينها الدول الأفريقية تصل إليها الاتهامات بأنها تنتهك حقوق الإنسان وبدرجات متفاوتة، فبالتالي يظهر أن الأمر يحتاج لدراسة المعايير التي يتم إسقاطها لقياس درجة تطبيق حقوق الإنسان في دول العالم المختلفة، وهل من الحكمة أن يتم استخدامها للدول المتقدمة والدول المتخلفة على السواء رغم الفارق الكبيرة بينهما؟ حيث نجد أن دول العالم الثالث وخاصة الدول الأفريقية تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وثقافية بدرجات متفاوتة، وهي بمثابة المقومات الأساسية التي يجب توفرها لتطبيق حقوق الإنسان، وبالتالي يصبح الحديث عن تطبيق حقوق الإنسان في تلك الظروف ضرباً من ضروب الأحلام والأمنيات في تلك الدول، بينما في المقابل نجد أن الدول المتقدمة أو دول العالم

الأول تتوفر لها بشكل عام كل المقومات المطلوبة التي يمكن من خلالها تطبيق كل المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما أنها مرة بمراحل تطور مختلفة إلى أن وصلت إلى هذه المرحلة.

وبالتالي عند قياس درجة تطبيق حقوق الإنسان في دول العالم الثالث يجب أن نأخذ في الاعتبار الأوضاع القائمة في تلك الدول بشكل علمي ومدروس، ومن ثم تحديد نسبة التطبيق لحقوق الإنسان، وذلك لأن هناك العديد من الدول تسير بصورة متطورة في تطبيق المعايير الخاصة بحقوق الإنسان على الرغم من وجود بعض المشاكل فيها وبالتالي يجب أن يتم مقابلة ذلك بالتحفيز سواء من المنظمات أو الدول، ولكن دائماً ما يحدث العكس حيث تكون التقارير الصادرة محبطة لكثير من الدول حيث يتم التحدث عن الانتهاكات التي تحدث ولا يتم تناول مستوى التطور الذي حدث للدولة في مجال تطبيق حقوق الإنسان. وبالتالي لا بد من استحداث معادلة يمكن من خلالها قياس مستوى تطبيق حقوق الإنسان في العالم بحيث تدعم الوضع القائم في الدول المتقدمة وتحفز تطبيق حقوق الإنسان في دول العالم الثالث.

مقدمة:

يعتبر موضوع حقوق الإنسان من الموضوعات النشطة والمستهلكة بشكل كبير جداً في الساحة الدولية، وإن جاز التعبير يمكن القول أنه أصبح من الموضوعات الملحة التي تفرض نفسها على الساحة الدولية بشكل قوي، الأمر الذي يستدعي التعامل مع هذا الملف بنوع من الحكمة والمعرفة والخبرة، خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث والتي من بينها الدول الأفريقية، وذلك لأن هناك العديد من الدول الكبرى تسعى إلى تحقيق مصالحها وتمرير أجندتها عبر هذا الملف، والمشكلة الأساسية تكمن في أن المعايير التي يتم إسقاطها للتدخل في شؤون الدول غير منطقية ويتم تكيفها وفقاً لرغبات الطرف الأقوى، وبالتالي فإن مسألة التدخل في شؤون الدول أمر وارد نسبة للمعايير الفاضلة التي يتم استخدامها خاصة في ظل غياب مقومات تطبيق حقوق الإنسان في دول العالم الثالث.

ومن خلال هذه الدراسة سوف يُسلط الضوء على المعايير الدولية لتطبيق حقوق الإنسان وأثرها على دول القارة الأفريقية، من خلال التعرف على مفهوم حقوق الإنسان ومراحل تطوره، والمعايير الدولية لقياس تطبيق حقوق الإنسان، ومعوقات تطبيق حقوق الإنسان في القارة الأفريقية، بالإضافة إلى التدخل الدولي باسم حقوق الإنسان والتعامل المزدوج من جانب الدول الكبرى، كما يتم التعرض لقضية أفريقية والمحكمة الجنائية، وأخيراً الآثار المترتبة على تقارير حقوق الإنسان الخاصة بالدول الأفريقية، وخلصت الورقة إلى نتائج وتوصيات.

مفهوم حقوق الإنسان:

هناك صعوبة كبيرة في وضع تعريف محدد لمفهوم حقوق الإنسان. ومعظم المحاولات التي بذلت في هذا الإطار لم تنجح سوى في الاقتراب من العناصر الأساسية لهذا المفهوم. ويعتبر رينيه كاسان، هو أحد الذين ساهموا في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصاحب فكرة إنشاء معهد دولي لحقوق الإنسان في ستراسبورج بفرنسا، من أوائل المفكرين الذين حاولوا صياغة تعريف محدد لمفهوم حقوق الإنسان، حيث يعرف هذه الحقوق بأنها (فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس، استناداً إلى كرامة الإنسان، وتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصية كل كائن إنساني)¹.

كما تعرف بأنها "منظومة القيم والمعايير والمبادئ التي اتفق المجتمع الدولي ككل على اعتبارها شروطاً أساسية لضمان كرامة الإنسان، وهي المذكورة حصراً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة والعاهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وباقي الاتفاقيات والمواثيق المعترف بها دولياً"².

ويعرفها البعض بأنها "علم يتعلق بالشخص أو الفرد، لاسيما الإنسان العامل الذي يعيش في ظل دولة، ويجب أن يستفيد من حماية القانون عند اتهامه بجريمة" واعتمدت بعض المحاولات في إيضاحها لماهية حقوق الإنسان على نص م1، م2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حيث تقرر أن حقوق الإنسان هي أن يولد الناس أحراراً ومتساويين في الحقوق والكرامة ولكل إنسان الحق في التمتع بكامل الحقوق والحريات دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد.

كما أن هناك اتجاهات يطلق على حقوق الإنسان مصطلح "الحقوق الطبيعية" ويعرفها بأنها حقوق لا سبيل إلي انتزاعها من الإنسان لأنه يولد متمتعاً بها كحقه في الحياة وفي الحرية وحقه في التماس السعادة³.

1 أحمد منيسي، حقوق الإنسان، موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002م، ص13

2 عمرو رشدي، ورقة حول نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مؤتمر حقوق الإنسان تركيا، أنطاليا، 2010م.

3 د. نشأت عثمان الهلالي، حقوق الإنسان... ودور المنظمات الدولية في حمايتها، سلسلة قضايا، العدد (3)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية الإستراتيجية، القاهرة، 2005م، ص8

تطور حقوق الإنسان:

تطورت حقوق الإنسان وأصبحت شأناً دولياً عابراً للحدود بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، استند في حيثياته على مفهوم مشترك لهذه الحقوق والحريات، ودعا إلى هدف مشترك يجب أن تبلغه جميع الشعوب والأمم، وقضى بتأمين الاعتراف بهذه الحقوق والتطبيق الشامل والعلمي لها، عن طريق إجراءات تدريجية وطنية ودولية، ففي يناير 1976م بدأ تنفيذ الميثاق الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي عام 1978م بدأ تنفيذ الميثاق الدولي بالحقوق المدنية والسياسية. وتم إنشاء لجنة لحقوق الإنسان بموجب هذا الميثاق تتلقى التقارير من الدول حول إنفاذ بنود الميثاق، بل تطلب من جميع الدول تفسيراً لمخلفاتها. كما تم الاتفاق بواسطة بروتوكول لمنح الأفراد الحق في إبلاغ اللجنة بالانتهاكات التي تمت لحقوقهم. وفي ديسمبر 1993م تم إنشاء مفوضية عليا لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة. وعلى المستوى الإقليمي تم إنشاء الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وميثاق حقوق الإنسان والشعوب الذي أقرته منظمة الوحدة الإفريقية. والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وإذا كانت كل هذه التدابير تراعي السيادة وتعاملها إلا أنها بلا جدال كانت تتجه نحو إشاعة فكرة تقاسم المسؤولية في الحقوق السيادية في مجال الحقوق الأساسية⁴.

وعموماً مرت حقوق الإنسان بعدة مراحل في تطورها يمكن تلخيص هذه المراحل الآتية:

الجيل الأول لحقوق الإنسان:

بدأت حقوق الإنسان بما يسمى بالجيل الأول لحقوق الإنسان والذي تمثل في الحقوق المدنية والسياسية والتي ظهرت في بداية الاهتمام بحقوق الإنسان. تجسدت هذه الحقوق في إعلان فيرجينيا للحقوق في أمريكا الشمالية في عام 1776م، والذي انعكس بعد ذلك على الإعلان الأمريكي للاستقلال في نفس العام وتأكدت بالإعلان لحقوق الإنسان والمواطن التي أعلنتها الثورة الفرنسية 1789م وضمنتها الدساتير الوطنية للدول خلال القرن التاسع عشر وهي تمثل حقوق المواطنين للممارسة السياسية وتكون ضمن سيادة الدولة

الجيل الثاني لحقوق الإنسان:

ظهر هذا الجيل من الحقوق عقب الحرب العالمية الثانية والتي تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد ازداد الاهتمام بهذه الحقوق وزادت الحماية لها وأصبحت تُعرف بالحقوق الإيجابية وذلك لأن إشباعها يعطي الأفراد قدرات معينة تلتزم الدولة بتمكينهم منها وتقتضي من الدول قدراً من الأموال لإشباعها وذلك بخلاف الجيل الأول والذي يُعرف بالحقوق السياسية لأنها تتضمن اعتراف الدولة بهذه الحقوق والاقتصار على الحيلولة بينها وبين التدخل في ممارستها أو الانتقاص منها.

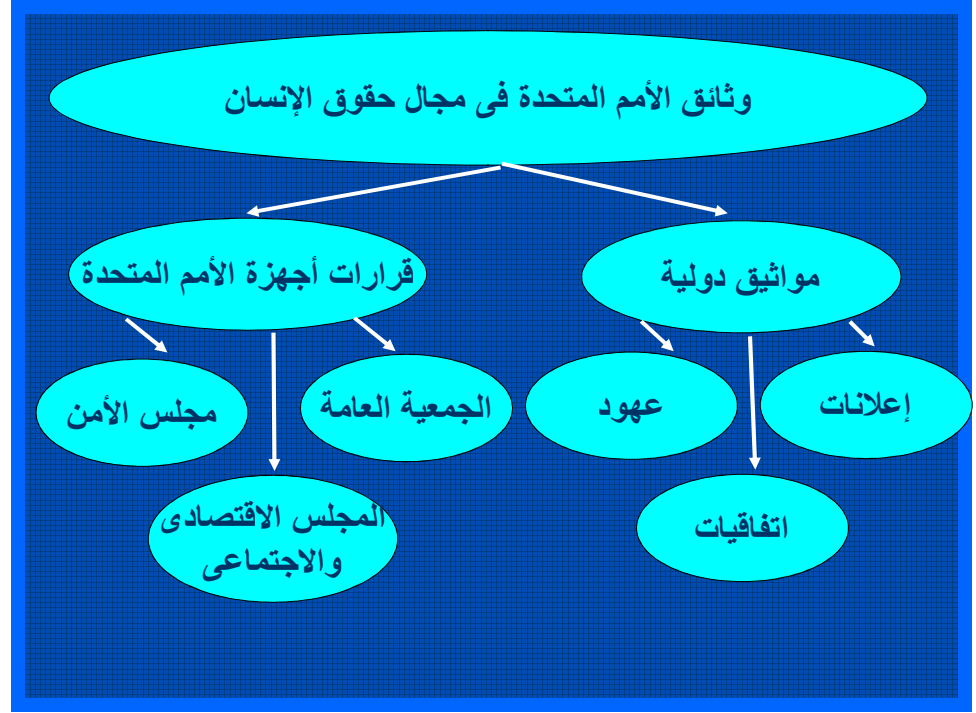
الجيل الثالث والرابع لحقوق الإنسان:

ويُعبّر عن هذا الجيل الثالث بحقوق التضامن، ومن أهمها الحق في السلام والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة، وقد خلت الوثائق الدولية من الإشارة لهذه الحقوق على الرغم من ظهورها في بعض الوثائق الإقليمية. ويدق الخيط الفاصل بين الجيلين الثالث والرابع وتختلف الإشارة لها من فقيه لآخر. ولكنها تمثل التطور الحقيقي في مفهوم حقوق الإنسان وتأثيرها في سيادة الدول⁵.

4 د. خالد حسين محمد خير الله، السيادة في القانون الدولي بين الأبعاد القانونية والأبعاد السياسية بتركيز على التدخل باسم حقوق الإنسان، مركز إيمان للطباعة والنشر، الخرطوم، 2006م، ص210

5 المرجع السابق نفسه، ص 211 - 212

المعايير الدولية لتطبيق حقوق الانسان:
يعتمد الباحث في هذه الدراسة على معيارين هما:
المعيار الأول: وثائق الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ويمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:



المصدر: عمرو رشدي ، ورقة حول نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، مؤتمر حقوق الإنسان تركيا، انتاليا، 2010م.

المعيار الثاني: وهو يتمثل في الواقع الذي تعيشه الدول المتقدمة، فمن خلال الملاحظة نجد أن تلك الدول مستقرة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً كما أن الكثير منها وصل إلى درجة الرفاهية وبالتالي عندي تقييم تلك الدول أو المنظمة التابعة لها لأوضاع حقوق الإنسان في القارة الأفريقية تنطلق من خلفية الأوضاع في الدول المتقدمة ولكن شتان ما بين هذا وذلك وبالتالي تكون معظم التقارير سلبية لأنها في المقام الأول معيار يعتمد على المقارنة. ووفقاً لهذا النهج تظهر الكثير من الدول الأفريقية على أنها منتهكة لحقوق الإنسان نسبة للمشكلات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي ظلت تلازمها.

معوقات تطبيق حقوق الإنسان في القارة الأفريقية:

هناك العديد من الصعوبات التي تعترض تطبيق حقوق الإنسان في الدول الأفريقية بشكل، ورغم أهمية ما تحقق في ظل العديد من الاعتبارات والعوامل السياسية والاجتماعية والثقافية التي أحاطت بمرحلة ميلاد ونمو الحركة الأفريقية لحقوق الإنسان إلا أن هناك العديد من التحديات والمعوقات التي تقف حجر عثرة في تطبيق حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية المتعارف عليها ويمكن إجمال هذه العقبات في الآتي:

أولاً: إشكالية التكامل القومي في إفريقيا:

تعد مشكلة التكامل القومي في إفريقيا أكبر المعضلات التي واجهت الدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، لقد عصفت هذه المشكلات باستقرار الدول وقادت إلى حروب أهلية طاحنة بل قادت إلى انهيار مؤسسة الدولة نفسها كما حدث في بعض الدول الإفريقية مثل الصومال ورواندا خلال عقد التسعينات من القرن الماضي. وتعتبر التعددية العرقية والثقافية في إفريقيا هي السبب المباشر في مشكلة التكامل القومي، فالمجتمعات الإفريقية تجمعت بالأمم واللغات، حيث تضم بعض الدول الإفريقية في داخلها مئات الأعراق ويتحدث أهلها مئات اللهجات، ففي السودان علي سبيل المثال توجد 56 جماعة عرقية، تنقسم إلى ما يقارب 600 جماعة فرعية، ويتحدث أهل السودان أكثر من مائة لغة ولهجة حتى أطلق على السودان اسم "إفريقيا المصغرة" لما فيه من التعدد العرقي واللساني، وكذلك يطلق علي إثيوبيا اسم "متحف القوميات" بسبب كثرة الجماعات والقبايل فيها. ولا شك أنه وفي ظل هذه الحالة من الانقسامات المجتمعية يتعذر الاتفاق علي قيم سياسية تصون الوحدة الوطنية وتحقق الاستقرار السياسي وتكون بمثابة موجهات للنظام السياسي وتوفر البيئة

المناسبة لتطبيق حقوق الإنسان لأنه لا يمكن الحديث عن تطبيق كامل لحقوق الإنسان ووفقاً للمعايير الدولية لم يتم التعامل بحكمة وعقل مع التنوع الذي تزخر به القارة الأفريقية⁶.

ثانياً: عدم الاستقرار السياسي:

يعد الاستقرار السياسي وصيانة الأمن الاجتماعي وتوفير السلامة العامة من المتطلبات الأساسية لتوفير الطمأنينة بين الأفراد من أجل تطبيق حقوق الإنسان، وإن عدم الاستقرار السياسي بحسب مقولة إرنست بوف، يحصل عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع معين غير فاعلة في إرضاء رغبات الشعب وآمالهم ، الأمر الذي يؤدي إلى حالة من النفور السياسي، ويظهر عدم الاستقرار السياسي المهديد للمشاركة السياسية وحقوق الإنسان وحياته السياسية أشكالاً عديدة في الأقطار الأفريقية، منها:

1. الانقلابات العسكرية المتكررة.

2. الحروب الأهلية.

3. وجود حركات تمرد أو الحركات الانفصالية.

4. بروز صراعات حزبية ودينية وطائفية عنيفة⁷.

وعموماً يشكل السلام شرطاً للوفاء بحقوق الإنسان الفردية والجماعية. فمثلاً يستحيل تصور الوفاء بحق الحياة مع استمرارية الحرب. فالحرب والأزمات والصراعات المسلحة التي تعتبر من أهم سمات بعض الدول الأفريقية هي أسوأ انتهاك لحقوق الإنسان في الحياة وهي تشكل وسيطاً أو بيئة تنتعش فيها كل الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان الأساسية، ولذلك تلازم معنى السلام وحقوق الإنسان في صياغة أهداف الأمم المتحدة كما جاء في ديباجة ميثاقها ، والمادة الأولى من هذا الميثاق . كما جرت الجمعية العامة علي إصدار قرارات تربط بقوة بين السلم والوفاء بحقوق الإنسان ، وبأن السلم والأمن الدوليين عنصران أساسيان للأعمال التام لحقوق الإنسان بما في ذلك حقه في التنمية ، وان السلام شرط للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وللتنمية عموماً⁸.

ثالثاً: تردي الأوضاع الاقتصادية:

تعتبر القارة الإفريقية هي أكثر القارات فقراً، ومن بين 51 دولة وصفت بأنها الأكثر فقراً في العالم من بينها 32 دولة إفريقية، ويعيش غالبية السكان في إفريقيا في جنوب الصحراء علي أقل من دولار واحد في اليوم، كما يعتبر الفساد الاقتصادي من أكبر المعوقات التنموية في إفريقيا، كما أن هناك بعض العلماء والباحثين يتحدثون عن أن الفساد الذي يسود القارة الإفريقية هو من نوع الفساد البنوي وهو أخطر أنواع الفساد⁹.

ولكن سعت العديد من الدول الإفريقية إلى تحقيق أنواع من التطور الاقتصادي بغرض الخروج من نفق الفقر والتخلف الاجتماعي سعياً إلى تحقيق إسهام إيجابي في دفع مسيرة الحضارة الإنسانية. حدث ذلك بخاصة بعد أن نالت العديد من الدول استقلالها وتحررت من لاستعمار الأوربي، بدأ ذلك في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي حيث اعتمدت خطط تلك الدول علي التمويلات الخارجية والإعانات والقروض تحت مظلة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين ينتهجان منهج الاقتصاد الحر كمدخل للتنمية وعند بدء تنفيذ تلك الخطط نجد أن الكثير منها قد تعثر ولم يصمد طويلاً أمام تحديات الواقع السياسي أو الاقتصادي لبعض الدول فلم تحقق ما كانت تصبو إليه من أحلام تمثلت في تنمية مجتمعاتها وتطويرها . ويرى بعض علماء الاقتصاد أن كل تلك النماذج التنموية لم تحقق طموحات شعوب تلك الدول رغم الإمكانيات المادية الهائلة والموارد البشرية المتزايدة إلي جانب استمرارية الضغط علي الحكومات لتحقيق النمو والتطور¹⁰.

وعلى الصعيد العملي واكبت الدول الإفريقية متغيرات العصر بإقامة التجمعات الاقتصادية على امتداد القارة يقينا منها أن المردود النهائي لمثل هذه التجمعات يدعم حقوق المواطن الأفريقي وفي مقدمتها حقه في مستوى معيشي أفضل وتوفير حياة حرة كريمة سعياً إلى ترجمة أهم حقوق الإنسان وهو الحق في التنمية إلى حقيقة على أرض الواقع¹¹.

6 د. بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، التحول الديمقراطي في إفريقيا - التحديات وأفاق المستقبل، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد(6) المجلد (3)، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، 2007م، ص53-54

7 رعد عبودي بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (41)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثاني، 2007م، ص 217 - 218

8 أحمد منيسي، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 30-31

9 د. بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق ص 29

10 كمال يوسف علي، تعزيز دور العلوم الاجتماعية والإنسانية في التأسيس لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد (7) ، المجلد (3)، مايو 2007م، ص 1

11 أيمن القفاص، مقال بعنوان: حقوق الإنسان في إفريقيا، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، إصدارات الهيئة، دورية أفق أفريقية، العدد 22 خريف 2006 ، <http://www.sis.gov.eg>

رابعاً: غياب الديمقراطية:

الديمقراطية في أهم مبادئها تعني الحوار والمشاركة والفاعلية التواصلية بين جميع المستويات والأصعدة السياسية والثقافية والبنية الاجتماعية ، وهي تعني الشفافية في الاعتراف بالآخر كشريك أساسي في الحياة العامة ، أياً كان السبب وراء إطلاق صفة الآخر هذه سياسياً ، دينياً ، عرقياً أو حتى علي مستوي النوع بين ذكر وأنثى¹² . وتمثل الديمقراطية مرتكزاً أساسياً من مرتكزات تحقيق حقوق الإنسان وفقاً لصلتها المباشرة بمبادئ وأساسيات بناء أسباب احترام حقوق الإنسان، بخاصة مبدأ الحرية والمشاركة¹³ .

ويرتبط مدى احترام حقوق الإنسان في دولة معينة بمدى ديمقراطية هذه الدولة، فإن الدول الديمقراطية هي التي تحترم حقوق الإنسان كما يحدث في دول العالم المتقدم التي بلغت الحدود القصوى في الممارسة الديمقراطية ، حيث أن لكل تيار سياسي الحق في تشكيل الحزب السياسي الخاص به، وهناك إعلام يتمتع بالحرية الكاملة، وهناك أيضاً تقاليد رصينة لأعمال مبدأ سيادة القانون بحيث يصبح هو الأمر النهائي الذي لا تعرقل تطبيقه أي عراقيل أخرى، وهو الأمر الذي يرسى مبدأ المساواة التامة بين جميع المواطنين بغض النظر عن انتمائهم¹⁴ .

لكن نجد أن القارة الأفريقية تعاني من غياب الممارسة الديمقراطية بأشكال مختلفة ومتفاوتة بين دول القارة الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المشكلات التي أثرت بشكل كبير على كثير من دول القارة، وخير مثال على ذلك ما حدث في كينيا وساحل العاج حيث خلفت الممارسة الديمقراطية اشتباكات عنيفة راح ضحيتها عدد مقدر من المواطنين في هذه الدول، وبالتالي يمكن القول إن ممارسة الديمقراطية في الواقع الإفريقي تحتاج إلى معادلة خاصة تراعي هذا الواقع وتستجيب لظروفه وتوائم بين المبادئ الديمقراطية والاستقرار السياسي ، من خلال آلية تضمن الحرية المشاركة السياسية وكفالة حقوق الإنسان والمساواة والاحتكام للقانون من ناحية تضمن استقرار الأوضاع الأمنية وتحول دون الانفلات الذي يمكن أن يعصف باستقرار هذه الدول، وربما يؤدي إلي انهيار مؤسسة الدولة نفسها¹⁵ .

وباعتبار أن الديمقراطية حق من حقوق الإنسان أصبحت الدول التي لا تحكم بالنظام الديمقراطي عرضة للتدخل لحماية حقوق الإنسان وإعادة الديمقراطية مما هدد سيادة كثير من الدول داخل القارة الأفريقية والتي كانت تعتقد بأن نظام الحكم ونظامه السياسي من الاختصاص الداخلي للدولة¹⁶ .

خامساً: غياب التعليم وانخفاض نسبة الوعي:

إن التعليم يمثل الدعامة الأساسية لحفظ حقوق وكرامة الإنسان، نسبة لما يكفله من ضمانات لتحقيق الوعي بأشكاله المختلفة وتهيئة المجتمع لتفهم مبادئ حقوق الإنسان ومعرفتها معرفة حقيقية عميقة تقضي بشكل مرن إلي تبني هذه المبادئ وأعمالها في توجيه مسارات الحراك الاجتماعي ، وحتى يتوائم التعليم مع شمولية المفهوم المنشود لحقوق الإنسان لا بد للدول الأفريقية أن تنظر إليه في نطاق أشمل مما هو متعارف عليه بالتعليم النظامي ، وذلك لأن تجربة التعليم النظامي بشكل عام مواجهة بتحديات ضرورة التغيير الجذري والتجديد الشامل والبحث عن نظم تربوية مواكبة لتحديات العصر الراهن¹⁷ .

وفي إفريقيا لعب التدني في مستوي التعليم وسيادة الأمية والجهل دوراً بارزاً في إضعاف قوى المطالبة بحقوقها، فضلاً عن أن غياب التعليم وانتشار الأمية يقلل من تفاعل المواطنين مع الأحداث السياسية وارتباطهم بالنسق السياسي القائم ويؤدي ذلك بدوره إلي تحكم النخب الحاكمة في مجمل الأمور وتسييرها وفقاً لرؤاهم ، ولا شك أن ذلك يضر بالتجربة السياسية بمجملها . ونتيجة لتدني مستوي التعليم وسيادة الجهل وال الأمية في إفريقيا جعل بعض المفكرين يقولون بأن الديمقراطية لا تناسب أوضاع إفريقيا، وأنه لا معنى للديمقراطية في مجتمع جل مواطنيه من الأميين، بل وقالوا بإرجاء الدعوي للديمقراطية إلي حين توافر المجتمع المتعلم ، الذي يعتبر عماد الديمقراطية في أي مجتمع¹⁸ . وكذلك هناك ضعف واضح وفي أحيان كثيرة غياب للوعي الإفريقي علي المستوي الشعبي والرسمي بثقافة حقوق الإنسان ، وهو ما يقف حائلاً دون تطوير أداء الحركة الأفريقية لحقوق الإنسان ، ويرجع ذلك إلي الحدائة النسبية في نشأة منظمات حقوق الإنسان الأفريقية والقيود القانونية التي تحصر مجال نشاطها¹⁹ .

12 كمال يوسف علي، تعزيز دور العلوم الاجتماعية والإستراتيجية في التأسيس لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا ، العدد (7) ، المجلد (3)، مايو 2007م، ص9

13 المرجع السابق، ص7

14 أحمد منيسي، حقوق الإنسان مرجع سابق، ص 30- 31

15 د. بهاء الدين مكاي، مرجع سابق، ص55

16 د. خالد حسين محمد خير الله، مرجع سابق، ص213

17 كمال يوسف علي، مرجع سابق، ص 10

18 د. بهاء الدين مكاي، مرجع سابق، ص 56 - 57

19 أحمد منيسي، مرجع سابق، ص90

سادساً: غياب دور النخبة :

إن من المشكلات الأساسية التي أدت إلى عدم ترسيخ وتطبيق حقوق الإنسان في القارة الأفريقية هو أن العمل في هذا المجال يقتصر بالدرجة الأولى على صفة من المثقفين، وهي منفصلة عن القواعد الشعبية الحقيقية للمجتمع²⁰. وبالتالي يتطلب ذلك أن ينزل المثقف من بروجيه المشيدة ويبحث عن آليات تبسيط ما لديه من معلومات في مجال حقوق الإنسان وتمليتها لكل وفق قدراته، ثم يعود المثقف إلى الانصهار في مجتمعه وممارسة دوره في نشر المعرفة والتثوير بطرق مباشرة تقرب منه عامة أفراد مجتمعه ، ولا يكتفي بأن ينظر إليه كمجرد نموذج قد يكون بعيد المنال أحياناً ، فالفكر والعلم والأدب والفن قضايا لا يخدم تقدمها جهد المؤسسات والدور الرسمية فحسب ، بل هي قضايا تمت بصلات وشيجة إلي عصب المجتمع ممثلاً في كل فرد من أفرادها²¹.

سابعاً: قلة البحوث والتوثيق في مجال حقوق الإنسان:

لا بد من العمل علي تكريس برنامج بحوث لتعميق فهم القضايا الجوهرية في مجال حقوق الإنسان ، حيث هناك نقص فادح في مجال البحوث النظرية والتطبيقية في مجال حقوق الإنسان في القارة الأفريقية، كما أنه لن يكون بوسع جهد فردي أو منظم أن يدعي لنفسه القدرة علي تعميق الوعي لدى الآخرين ، إذا لم تتوافر له هو نفسه الخلفية الكافية لفهم القائم علي التحليل البحثي العميق. وتبقي مهمة إضافية في هذا المجال وهي توسيع حركة النشر حول قضايا حقوق الإنسان ، فعلي الرغم من تصاعد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان ، ونشعب الحديث عنها في المجالات كلها ، إلا أنه ما زال من الملاحظ ، بكل أسف ، أن الإعلام المتخصص في قضايا حقوق الإنسان يعاني ندرة شديدة في القارة الأفريقية²².

ثامناً: غياب دور منظمات المجتمع المدني:

أما عن منظمات المجتمع المدني الإفريقية فهي كذلك ضعيفة ، فقد نشأت غالبها كأذرع للأحزاب السياسية وكانت سند هذه الأحزاب في صراعتها ضد الاستعمار، وكان من المفترض أن تسعي هذه المنظمات والجمعيات للاستقلال عن الأحزاب السياسية بعد الاستقلال، وهو ما لم يحدث حيث ظلت هذه المنظمات تابعة للأحزاب السياسية ولم تستطع الفكك عنها، وهو ما يثير التساؤل عن وجود منظمات مجتمع مدني حقيقية في الواقع الإفريقي²³. كما تعاني مؤسسات المجتمع المدني ضعفاً بنيوياً ، ولا تسمح فيه السلطة الوطنية ، ولا القوانين الساندة بتوزيع صحي للمسؤوليات ، وهو ما يفضي إلي احتمالات خطيرة علي مسار حقوق الإنسان ، وينتج دوراً للمغامرين والمتطرفين ، ويعرض المجتمع للانكشاف أمام الضغوط الخارجية²⁴.

وليس ثمة جدوى من إزالة العوائق القانونية أمام مؤسسات المجتمع المدني الإفريقية ما لم يتم جهد مؤازرة لتطوير المجتمع المدني نفسه وبناء مؤسسات حتى تستطيع ممارسة دورها الطبيعي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايته. كما يحتاج جهد تعزيز المجتمع المدني ضرورة تنقية الخطاب السياسي والقومي في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز مبدأي التنوع والمساواة لإمكان استيعاب الأقليات الدينية والعرقية واللغوية، واجتذاب المزيد من أبناء هذه القوميات لممارسة حقوقهم المشروعة كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، وتأكيد إسهامهم الحضاري في بناء وطنهم الكبير. ويأتي الجهد التنظيمي كإطار لا غني عنه للنهوض بكل المهام ، ولا تصر الدعوة هنا علي قيام جمعيات وتنظيمات جديدة لحقوق الإنسان ، بل تمتد إلي التنسيق بين المنظمات المتخصصة القائمة وغيرها من التنظيمات التي تتشغل بقضايا حقوق الإنسان، وتفصح الممارسة عن إمكانية هائلة لمثل هذا التنسيق وقدراته علي إنجاز مهام بالغة الصعوبة، وتستطيع أن تحشد طاقة كبرى في مواجهة التحديات²⁵.

مما سبق يتضح أن القارة الأفريقية تعاني مجموعة من المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية والتعليمية .. إلخ ، مما أفرز حروباً أهلية وصراعات سياسية وحدودية أدت إلى ما نحن عليه اليوم لذا أعتقد أنه يتعين على الدول المتقدمة والمنظمات الدولية أن تضع الأوضاع المختلفة التي تعاني منها القارة الأفريقية في اعتبارها، وكذلك يجب المحكمة الدولية أن تتسم مبرراتها لملاحقة المتهمين في إفريقيا بالواقعية كما هو معروف أن جل الاتهامات الموجهة للأفارقة من قبل المحكمة لها صلة بالانتهاكات لحقوق الإنسان الناتجة عن الحروب والصراعات المركبة والمعقدة في القارة، وفي اعتقادي على المحكمة التركيز على دراسة أسباب الصراعات والنزاعات والعمل على حل مسببات هذه الأزمات بدلاً عن الملاحقات والتهديدات المباشرة التي تزيد الوضع أكثر سوءاً²⁶.

20 أحمد منيسي، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 90 - 91

21 كمال يوسف علي، مرجع سابق، ص 19

22 محسن عوض، مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي، حقوق الإنسان الروى العالمية والإسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (41)، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2007م. ص 237

23 د. بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص 57

24 محسن عوض، مرجع سابق، ص 238

25 المرجع السابق نفسه، ص 238 - 239

26 معهد جنيف لحقوق الإنسان، مقال بعنوان: المحكمة الجنائية الدولية .. إفريقيا تطلب منصب المدعي العام، كمارا عباس، 2011/2/18م. [http://gihr-](http://gihr-ar.org/ar/index.php)

ar.org/ar/index.php

ويمكن القول بصورة عامة أنه حتى يرتقي الفرد الأفريقي إلى مستوى المسؤولية ، فإن أمر إعداده وتأهيله يتطلب مراعاة التوازن بين حاجاته الفكرية والعلمية والأدبية والفنية ، حتى يكون مؤهلاً بقدر يليق بالإيجابية والعطاء الخلاق ويتجاوز حدود الاكتفاء بمزاولة الأعمال والمهن لمجرد أنها نشاط حيوي لا بد منه لمتابعة الحياة وكسب الرزق علي سبيل ما جرت عليه العادة ، فيتولد بذلك لدي كل فرد من أفراد المجتمع من المشاعر الإيجابية ما ينبهه إلي دورة الفاعل في هذا المجتمع وما يجعله يحس بأنه رقم مهم له من الحقوق قدرٌ يتناسب وما عليه من واجبات ، ومثل هذا الحال لا يمكننا أن ننشده إلا في ظل الديمقراطية²⁷.

أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية:

بالقراءة المتأنية حول موضوع المحكمة الجنائية الدولية نجد أنها تتصرف مع إفريقيا بطريقة انتقائية، فإفريقيا هي القارة الوحيدة من بين القارات الخمس التي لها نصيب الأسد في ملاحقة مدعي المحكمة الجنائية الدولية السيد أوكامبو القضائية، ومنذ وصوله لهذا المنصب الرفيع اصدر عدة تعليمات وتوجيهات قضائية لإلقاء القبض على عدد من الشخصيات الأفريقية من رؤساء الدول والقادة السياسيين والمتمردين المتهمين بجرائم الحرب والإنسانية في كل من: كينيا، السودان، الكونغو الديمقراطية، أوغندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، بوروندي ورواندا. والسؤال المحوري الذي يطرح نفسه في هذا الإطار ماذا فعلت أفريقيا لتبرير ملاحقة المحكمة ضد أبنائها؟ وهل يقتصر انتهاك حقوق الإنسان على أفريقيا دون سواها؟ في اعتقادي نظراً لما تعانيه القارة الأفريقية من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة التعقيد مما افرز حروباً أهلية وصراعات سياسية وحدودية أدت إلى ما نحن عليه اليوم لذا أعتقد أنه يتعين على المحكمة الدولية أن تتسم ببرراتها لملاحقة المتهمين في إفريقيا بالواقعية كما هو معروف أن جل الاتهامات الموجهة للأفارقة من قبل المحكمة لها صلة بالانتهاكات لحقوق الإنسان الناتجة عن الحروب والصراعات المركبة والمعقدة في القارة، وفي اعتقادي على المحكمة التركيز على دراسة أسباب الصراعات والنزاعات والعمل على حل مسببات هذه الأزمات بدلاً عن الملاحقات والتهديدات المباشرة التي تزيد الوضع أكثر سوءاً²⁸.

إن التشدد في تطبيق العدالة على دول العالم الثالث والدول الأفريقية تحديداً، والتهاون والتجاهل والتغافل عن ذلك بشأن القوى الكبرى يمثل بداية النهاية للإجهاز على مصداقية المحاكم الدولية وتزايد الاقتناع بأنها مؤسسات تم إنشاؤها فقط لحماية مصالح القوى الكبرى على حساب الدول الفقيرة والضعيفة، وتلك في حد ذاتها قناعة تقود إلى كارثة لأنها ستؤدي إلى انهيار تلك المؤسسات الدولية، وعودة قانون الغابة وانهيار القانون الدولي²⁹.

التدخل الدولي باسم حقوق الإنسان:

من الثابت أن مبدأ عدم التدخل هو أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي ، وتمت الإشارة إليه صراحة في ميثاق الأمم المتحدة وأكدت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في العديد من الاتفاقات الدولية ومنها الإعلان الصادر عنها في دورتها العشرين عام 1965م والإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً للميثاق الصادر عن الجمعية العامة في عام 1970م ، كما أشار إليه البيان الختامي الصادر عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي عقد في هلسنكي عام 1970م .

ومن ثم فإن بعض المحللين يري أن طرح مفهوم الأمن الإنساني هو محاولة للتحايل علي مبدأ عدم التدخل وافتعال مبرر للتدخل في شئون الدول الداخلية لأسباب لا علاقة لها بأمن الأفراد أو المجتمعات ولكن لأسباب مصلحة بحتة . ولكن رغم واقعية هذه الانتقادات وصدقها في عديد من الحالات ، يظل أمن الفرد وحماية مصالحه وحقوقه خاصة في مواجهة الدولة أمراً جديراً ليس فقط بالبحث والتحليل ولكن باحتلال مكانة متقدمة علي الأجدتين القومية والدولية³⁰.

نجد الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تدعو إلي احترام حقوق الإنسان في دول العالم كافة ، وتدعو لفرض عقوبات علي الدول المنتهكة لحقوق الأفراد ، دون أن تلزم نفسها بعدم انتهاك حقوق الإنسان في العالم يحتوي التقرير قسماً عن حقوق الإنسان في دول العالم دون أن يشير لأوضاع حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دفع بالصين منذ عام 1999م لإصدار تقرير سنوي عن أوضاع حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة الأمريكية وقد تمثل الهدف الأساسي من وراء إصدار الصين لمثل هذا التقرير في أن التقرير الذي تصدره الولايات المتحدة الأمريكية عن أوضاع حقوق الإنسان في حوالي 190 دولة في العام لا يتضمن أية إشارة لوضع حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها .

وقد ركزت تلك التقارير علي توجيه الاتهامات للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمواقفها من قضايا بعينها ترتبط بقضايا حقوق الإنسان ومنها علي سبيل المثال غياب الأمن الشخصي داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة من قبل أقسام الشرطة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، والتمييز العنصري وكذلك التمييز بناء

²⁷ كمال يوسف علي، مرجع سابق، ص 8

²⁸ المرجع السابق نفسه.

²⁹ د. خالد عبد الله أحمد درار، السودان والمحكمة الجنائية الدولية قليل من قانون .. كثير من سياسة، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية،

الخرطوم، 2009، 274

³⁰ خديجة عرفه محمد، مفهوم الأمن الإنساني، سلسلة مفاهيم، العدد (13)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2006م، ص 5 - 6

علي النوع داخل الولايات المتحدة وسوء نظام القضاء داخل الولايات المتحدة الأمريكية وانتقاصه لحريات الأفراد ، وكذلك اتهام الولايات المتحدة الأمريكية وهي تدعي أنها تدافع عن حقوق الإنسان في العالم فهي تقوم بانتهاك حقوق الإنسان في عدد من دول العالم ومن ذلك ما يقوم به الجنود الأمريكيون من انتهاكات لحقوق الإنسان في بعض الدول التي يتواجدون بها من خلال القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في الخارج³¹.

ومن المفارقات في هذا الاتجاه نجد أن الدول المتقدمة لا تتفق بشكل كافي في مجال حقوق وليس ذلك فحسب وإنما تتفق أموال طائلة في مجالات تتنافى بشكل كامل مع حقوق الإنسان، حيث أشارت دراسة لمؤسسة بروكنجز الأمريكية منذ عدة سنوات إلي أن الولايات المتحدة أنفقت وحدها حوالي 5.6 تريليون دولار علي إنتاج وبحوث الأسلحة النووية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ولا يتضمن هذا المبلغ تكاليف تخزين ونشر تلك الأسلحة، كما لا يتضمن حجم الإنفاق المثل للدول النووية الأربعة الأخرى المعترف بها في معاهدة منع الانتشار النووي، أي الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين، أو تكاليف إنتاج وتطوير وتخزين الأسلحة النووية الخارجة علي نظام منع الانتشار، أي في إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية. فإذا أضفنا لذلك أن ميزانيات التسلح في العالم - وفقا لتقارير الأمم المتحدة - تزيد بشكل مستمر، وقد تعدت مبلغ تريليون دولار.

وبالتالي السؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف سيكون الوضع الاقتصادي في العالم وخاصة الدول الأفريقية فيما لو كانت تلك المبالغ أنفقت لتمويل برامج وخطط التنمية لتلك الدول؟ خاصة في الدول التي تعاني من الفقر والجوع والمرض في أفريقيا ، فهناك الآلاف ممن يموتون من الجوع في هذه الدول³².

أثر تقارير منظمات حقوق الإنسان على القارة الأفريقية:

إن هناك تقارير تصدر بشكل دوري عن حقوق الإنسان، وهذا أمر مفيد للغاية، ولكن تكمن المشكلة في المعايير التي يتم إسقاطها من قبل منظمات حقوق الإنسان لقياس درجة تطبيق حقوق الإنسان في الدول ، حيث دائما ما تكون المقارنة حاضرة بين دول العالم الأول وما بين دول العالم الثالث، وهذا أمر فيه كثير من الظلم لدول العالم الثالث لأن هناك اختلاف على كافة المستويات، وبالتالي لا بد من استحداث أو إيجاد معايير يمكن استخدامها لقياس درجة تطبيق حقوق الإنسان في دول العالم الثالث، تأخذ في الاعتبار أين تقع الدولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وما هي الظروف التي تحيط بها، وما هي درجة تعمد الدولة في عدم الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، وذلك لأن حقوق الإنسان أصبحت أداة ضغط في أيدي القوى العظمى لفرض برامجها على الضعفاء، وأصبحت سلطة تمارس وتوظف في لغة السياسة والدبلوماسية وأصبحت تستعمل كوسيلة ضغط على عدد كبير من الدول التي تخرج عن سيطرة صانعي قرارات النظام الدولي الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، ففي الحوار بين الشمال والجنوب أو في العلاقات الثنائية أو حتى متعددة الأطراف تثار قضية حقوق الإنسان كما يحلو للطرف الأقوى. عموماً نجد أن إشكالية حقوق الإنسان معقدة وأصبحت في عصر العولمة والحرب على الإرهاب وسيلة ضغط في يد الدول القوية ومبرراً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وللتحكم في مسار العلاقات الدولية وفق مصالحها وأهدافها³³.

يأتي كل هذا في ظل اختراق بعض المنظمات التي تعنى بشؤون حقوق الإنسان واستغلالها لصالح دول وأيديولوجيات معينة على حساب خدمة مبدأ إنساني عالمي لا يعترف في الأساس لا بالحدود ولا بالجنسيات ولا بالديانات ولا بالأعراق وإنما يعترف بالمبادئ العليا للإنسانية وللإنسانية، ويظهر ذلك الاختراق من خلال التقارير التي تصدرها تلك المنظمات حيث يتم تسليط الضوء على بعض المسائل الهامشية في بعض البلدان في الوقت الذي يتم فيه غض الطرف عن انتهاكات لحقوق الإنسان في كثير من الدول ومنها الدول المتقدمة. الأمر الذي يستدعي ضرورة دراسة هذه التقارير الخاصة بحقوق الإنسان من أجل تقييمها والبحث عن الطريقة المثلى التي يمكن أن تقدم بها هذه التقارير بشكل يساهم في تطور مجال حقوق الإنسان في العالم³⁴.

وعموماً يمكن القول أن التقارير التي تصدر عن حقوق الإنسان في إفريقيا لها العديد من الآثار على القارة الأفريقية حيث نجد أن هذه التقارير المتكررة عن حقوق الإنسان في الدول الأفريقية تتحدث بشكل دائم عن انتهاكات حقوق الإنسان في تلك الدول وهو أمر متوقع وواقعي وفقاً للظروف التي تعاني منها، ويمكن سرد هذه الآثار في النقاط التالية:

- 1/ تشويه صورة الإنسان الأفريقي وذلك من خلال أنه منتهك دائم لحقوق الإنسان وأحياناً يصل الأمر إلى أن طبيعة الإنسان الأفريقي لا تحترم الإنسانية والعيش الكريم.
- 2/ تركت تلك التقارير حالة من الإحباط لدى العديد من الدول التي سعت وتسعى بشكل مستمر لتطبيق حقوق الإنسان رغم الصعوبات التي تواجهها وذلك لأن هذه التقارير لا تتطرق للجهد المبذول من قبل الدولة وإنما تركز على الوقائع السلبية.
- 3/ على المستوى الاقتصادي تؤثر التقارير التي تصدر عن المنظمات الحقوقية على ملفات الدول الأفريقية في المؤسسات الاقتصادية الدولية وذلك لأن تقديم الدعم يرتبط بكثير من المسائل من ضمنها موضوع حقوق الإنسان.

³¹ المرجع السابق نفسه، ص 40

³² موقع شباب على النت، محمد منير زهران، التوعية بمخاطر الانتشار النووي .. دور منظمات المجتمع المدني.

³³ بدر الدين بخيت موسى، التلخص من أسلحة الدمار الشامل في ضوء حقوق الإنسان، دورة الزمالة الإستراتيجية الـ 6 ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2011م

³⁴ بدر الدين بخيت موسى، تقييم أداء المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، بحث تحت النشر، مركز دراسات المجتمع، السودان.

4/ إن بعض التقارير التي تصدر عن المنظمات الحقوقية لا تعتمد على مصادر أولية ومصادر موثوق منها في الحصول على المعلومة، وبالتالي إذا تم اتخاذ أي قرار أو تصرف تجاه دولة معينة قد يضر بها وهذا أمر وارد.

الخاتمة:

إن ارتفاع نسبة الوعي العام على مستوى العالم وخاصة في مجال حقوق الإنسان جعل الكثير من المواطنين داخل الدول تطالب بحقوقها وتبحث عنها الأمر الذي ساهم في بروز كثير من الحركات المطالبة بالحقوق والتي تتحاشى الدول من ظهورها لذلك تعمل على متابعة هذا الملف بالأشكال المختلفة، ولكن أصبح هذا الملف من الملفات المعقدة جداً خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث والتي من بينها الدول الأفريقية لأنه أصبح سبب أساسي للتدخل في شؤونها الداخلية، خاصة في ظل الأوضاع الصعبة التي تعيش فيها ، لذلك يتطلب الأمر قدر من الحكمة الكافية للتعامل مع ملف حقوق الإنسان، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

1. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:
 1. أن هناك انتهاكات لحقوق الإنسان في دول العالم الثالث وهي مسألة ظاهرة، ومفيد جداً أن تتناولها التقارير، لكن في نفس الوقت لا يتم تناول التقدم النسبي الذي يطرأ على ملف حقوق الإنسان في بعض الدول ومن ثم تحفيزها سواء من الناحية المعنوية أو المادية.
 2. إن التقارير التي تصدر عن بعض المنظمات حول حقوق الإنسان تكون محبطة لبعض الدول التي تعمل على تطوير نفسها في مجال حقوق الإنسان وفقاً للإمكانيات المتوفرة لها.
 3. إن تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية في الدول الأفريقية هو السبب المباشر لحالة التردي والانتهاك لحقوق الإنسان في هذه الدول.
 4. إن الدول المتقدمة تستخدم حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في شؤون الدول لتحقيق مصالحها، وبالتالي هناك إمكانية للتدخل في كل الدول الأفريقية لأنها تعاني جميعها من انتهاكات لحقوق الإنسان لأسباب متفاوتة.
 5. إن موضوع حقوق الإنسان يتم التعامل معه بازدواجية من جانب بعض الدول المتقدمة، فهناك دول تمارس انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان ولا تعاقب على ذلك بل ويتم دعمها، وفي مقابل هناك دول تشهد تقدم في مجال حقوق الإنسان ولكن لا تحفز وأحياناً تعاقب.
 6. إن هناك تراجع في احترام حقوق الإنسان من جانب الدول المتقدمة، ولكن هذا التراجع لا يتم التطرق إليه من قبل التقارير التي تصدرها منظمات حقوق الإنسان في العالم.

التوصيات:

- ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة الآتي:
1. لا بد من إيجاد معادلة يمكن من خلالها قياس مدى تطبيق حقوق الإنسان في دول العالم المختلفة، بحيث تراعي فارق الإمكانيات بين دول العالم الأول والثالث، لأنه من الظلم إسقاط معايير واحدة لوضعيين مختلفين تماماً على كافة المستويات.
 2. يجب على المنظمات الحقوقية أن تؤكد وتعترف بالجهد الذي بذل من بعض الدول الأفريقية لتطبيق حقوق الإنسان ومن ثم تقدم لها الدعم الإرشادات والنصح.
 3. يجب على الدول المتقدمة والمنظمات المختلفة التي تهتم بشأن حقوق الإنسان أن تولي اهتمام مقرر لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية في دول العالم الثالث وذلك من خلال الدعم بأشكاله المختلفة، لأنه من دون تحسين أوضاع القارة المختلفة من الصعب الحديث عن تطبيق حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية.
 4. على الدول الكبرى عدم التعامل بازدواجية المعايير تجاه موضوع حقوق الإنسان، لأن ذلك يفضي إلى نتائج عكسية خاصة في ظل حالة الوعي التي بدأت تتشكل في بعض الدول الأفريقية.

قائمة المصادر

1. أحمد منبسي، حقوق الإنسان، موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002م، ص13
2. عمرو رشدي ، ورقة حول نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، مؤتمر حقوق الإنسان تركيا، انتاليا، 2010م.
3. د. نشأت عثمان الهلالي، حقوق الإنسان... ودور المنظمات الدولية في حمايتها، سلسلة قضايا، العدد (3)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية الإستراتيجية، القاهرة، 2005م، ص8

4. د. خالد حسين محمد خير الله، السيادة في القانون الدولي بين الأبعاد القانونية والأبعاد السياسية بتركيز على التدخل باسم حقوق الإنسان، مركز إيمان للطباعة والنشر، الخرطوم، 2006م، ص210
5. المرجع السابق نفسه، ص 211 – 212
6. د. بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، التحول الديمقراطي في إفريقيا – التحديات وآفاق المستقبل، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد(6) المجلد (3)، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، 2007م، ص53-54
7. رعد عبودي بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (41)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثاني، 2007م، ص 217 – 218
8. حمد منيسي، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص30-31
9. د. بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق ص 29
10. كمال يوسف علي، تعزيز دور العلوم الاجتماعية والإنسانية في التأسيس لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد (7) ، المجلد (3)، مايو 2007م. ص 1
11. أيمن القفاص، مقال بعنوان: حقوق الإنسان في أفريقيا، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، إصدارات الهيئة، دورية آفاق أفريقية، العدد 22 خريف 2006 ، <http://www.sis.gov.eg>
12. كمال يوسف علي، تعزيز دور العلوم الاجتماعية والإنسانية في التأسيس لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مجلة دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، العدد (7) ، المجلد (3)، مايو 2007م. ص9
13. المرجع السابق، ص7
14. أحمد منيسي، حقوق الإنسان مرجع سابق، ص 30-31
15. د. بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص55
16. د. خالد حسين محمد خير الله، مرجع سابق، ص213
17. كمال يوسف علي، مرجع سابق، ص 10
18. د. بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص 56 – 57
19. أحمد منيسي، مرجع سابق، ص90
20. أحمد منيسي، حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 90 – 91
21. كمال يوسف علي، مرجع سابق، ص19
22. محسن عوض، مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي، حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (41)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2007م. ص237
23. د. بهاء الدين مكاوي، مرجع سابق، ص 57
24. محسن عوض، مرجع سابق، ص238
25. المرجع السابق نفسه، ص 238 – 239
26. معهد جنيف لحقوق الإنسان، مقال بعنوان: المحكمة الجنائية الدولية .. إفريقيا تطلب منصب المدعي العام، كمارا عباس، 2011/2/18م. <http://gih-ar.org/ar/index.php>
27. كمال يوسف علي، مرجع سابق، ص 8
28. المرجع السابق نفسه.
29. د. خالد عبد الله أحمد درار، السودان والمحكمة الجنائية الدولية قليل من قانون .. كثير من سياسة، مركز الرائد للدراسات السياسية والإستراتيجية، الخرطوم، 2009، 274
30. خديجة عرفه محمد، مفهوم الأمن الإنساني، سلسلة مفاهيم، العدد (13)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2006م، ص 5 – 6
31. المرجع السابق نفسه، ص 40
32. موقع شباب على النت، محمد منير زهران، التوعية بمخاطر الانتشار النووي .. دور منظمات المجتمع المدني.
33. بدر الدين بخيت موسى، التخلص من أسلحة الدمار الشامل في ضوء حقوق الإنسان، دورة الزمالة الإستراتيجية الـ 6 ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2011م
34. بدر الدين بخيت موسى، تقييم أداء المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، بحث تحت النشر، مركز دراسات المجتمع، السودان.